الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.18/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 November 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (ي) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال

إيطاليا وبيرو: مشروع قرار منقح

التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢١٦/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣٨/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٩٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٦/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٥/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٠٥/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقرارها ٧٢٠١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣ والمعنون ”التنمية المستدامة للجبال“،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزمت بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وسلمت بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزمت بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومتكامل وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وبالسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تُسلِّم، في جملة أمور، بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتوقف على الإدارة المستدامة لموارد كوكبنا الطبيعية، وتؤكد تصميم المجتمع الدولي على حفظ المحيطات والبحار وموارد المياه العذبة، وكذا الغابات والجبال والأراضي الجافة، واستغلالها بشكل مستدام، وعلى حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، المعنون ”متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي“،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمُها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة ملائمة على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه الكامل وتحث الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تودع بعد صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الخاصة بها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تُسلِّم، في جملة أمور، بأن البلدان النامية ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة معرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ،

وإذ تعترف بإعلان سنداي وإطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[(١)]، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، حيث جاء في الإطار، ضمن جملة أمور، أنّ الضرورة تقتضي اتخاذ إجراءات مركزة للاستثمار في الحد من أخطار الكوارث من أجل تعزيز القدرة على تحمّلها، وأنّ من المهم التشجيع على جعل عمليات تقييم وإدارة مخاطر الكوارث ورسم خرائط المناطق

(١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

المعرضة لها جزءاً من عمليات تخطيط التنمية الريفية وإدارتها في مناطق منها الجبال، وذلك بوسائل منها تحديد المناطق التي تعتبر آمنة للاستيطان البشري والتي تحافظ في الوقت نفسه على وظائف النظم الإيكولوجية التي تساعد على الحد من المخاطر،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، وجدول أعمال القرن ٢١[٢]،وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٣]، و أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي المحددة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠[٤]،

وإذ تسلم بأن الفوائد المستمدة من المناطق الجبلية ضرورية للتنمية المستدامة وبأن النظم الإيكولوجية الجبلية تؤدي دورا بالغ الأهمية في توفير المياه والموارد والخدمات الأساسية الأخرى لشريحة كبيرة من سكان العالم،

وإذ تسلم أيضا بأن النظم الإيكولوجية الجبلية معرضة بشكل كبير إلى تزايد الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والنوازل الجوية وإزالة الغابات وتدهورها والتغيرات في استخدام الأراضي وتدهور الأراضي والكوارث الطبيعية، التي لا تنتعش منها إلا ببطء، وبأنّ الكتل الجليدية الجبلية في جميع أنحاء العالم بدأت تنكمش وتتضاءل، متسببة في آثار متزايدة على البيئة وعلى سبل العيش المستدامة ورفاه البشر،

وإذ تقر بأن على الرغم من التّقدم الذي أُحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وحفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، لا تزال معدلات انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي والتعرّض لمخاطر الكوارث مرتفعةً، لاسيما في البلدان النامية، ولا يزال الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية بصورة دائمة وبأسعار معقولة وعلى خدمات الطاقة الحديثة المستدامة محدودا،

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر ٢/١٠، المرفق.

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أنّ عدد سكان الجبال في البلدان النامية التي تُعَدّ عرضةً لانعدام الأمن الغذائي قد شهد، بحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[٥]، زيادة بنسبة ٣٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، في حين ارتفع مجموع عدد سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الجبلية بنسبة ١٦ في المائة، وتُقرّ في هذا الصدد بأن الضرورة تقتضي منح المناطق الجبلية ما تحتاجه من أولوية خاصة واهتمام عاجل، وذلك بطرق منها التركيز على ما تواجهه هذه المناطق من تحديات وما تتيحه من فرص،

وإذ تلاحظ الجهود التعاونية للشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية (الشراكة من أجل تنمية المناطق الجبلية) التي استُهلت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كنهج متعدد الأطراف المعنية يستفيد من الدعم الذي تعهّدت به ٥٧ حكومة و ١٤ منظمة حكومية دولية و ٢١٠ منظمات من المجموعات الرئيسية ومن خمس من السلطات دون الوطنية، ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – في المناطق الجبلية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال[٦]؛

٢ - تشجع الدول على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونُهج كلية، وذلك بوسائل من بينها إدراج سياسات خاصة بالجبال في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى تكثيف الجهود من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي ومخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، مع مراعاة أنّ العمل بنهج متكامل لإدارة المساحات الطبيعية يعالج قضايا إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك أحواض المياه والإدارة المستدامة للغابات، وكذا القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال نُهج تراعي تعدد الأطراف المعنية، من شأنه أن يُفضي إلى التنمية المستدامة للمناطق المرتفعة وإلى تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الجبلية؛

٣ - تؤكد درجة الضعف الخاصة للسكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، والذين يستفيدون بشكل محدود من النظم الصحية والتعليمية والاقتصادية في أغلب الأحيان، ويتعرّضون بشكل خاص لمخاطر الآثار السلبية الناجمة عن قساوة الظواهر الطبيعية، وتدعو الدول إلى تعزيز الأعمال التعاونية بما يشمل مشاركة الأطراف المعنية كلها وتبادلها للمعارف والخبرات فيما بينها، بما في ذلك المعارف التقليدية للشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق

---

(٥) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Mapping the Vulnerability of Mountain Peoples to Food Insecurity* (Rome, 2015).

(٦) A/71/256.

الجبلية ومعارف المجتمعات المحلية الجبلية، وذلك من خلال تعزيز الترتيبات والاتفاقات ومراكز الامتياز القائمة في مجال التنمية المستدامة للجبال، فضلا عن بحث إمكانية وضع ترتيبات واتفاقات جديدة، حسب الاقتضاء؛

٤ - تؤكد أيضا أهمية إيجاد حلول مبتكرة لتنويع سبل كسب العيش وإتاحة فرص تحسين الدخل للمجتمعات المحلية الجبلية، وفي هذا الصدد، تحث على تشجيع الحلول المبتكرة ومهارات ريادة الأعمال في المجتمعات المحلية الجبلية، حسب الاقتضاء، من أجل القضاء على الفقر والجوع؛

٥ - تؤكد كذلك على ضرورة أن تحظى تقاليد ومعارف الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الجبلية ومعارف المجتمعات المحلية الجبلية، لاسيما في الزراعة وفي الميدان الطبي، بكامل المراعاة والاحترام والتشجيع لدى وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في المناطق الجبلية، وتُشدِّد على أن الضرورة تقتضي تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وتفاعلها بالكامل في اتخاذ القرارات التي تهمها، وإدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها في كل المبادرات الإنمائية، وذلك بالتشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الجبلية المعنية وبموافقتها، حسب الاقتضاء؛

٦ - تلاحظ أنّ المرأة غالبا ما تكون هي المسؤولة بالأساس عن إدارة الموارد الجبلية وهي العنصر الفاعل في الزراعة، وتشدد على أنّ الضرورة تقتضي تحسين فرص الحصول على الموارد، بما فيها الأراضي والخدمات الاقتصادية والمالية، بالنسبة إلى المرأة في المناطق الجبلية، وأيضا تعزيز دور المرأة بالمناطق الجبلية في عمليات صنع القرارات التي تهم مجتمعاتها المحلية وثقافاتها وبيئاتها، وتشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، في الأنشطة والبرامج والمشاريع المنفذة لتنمية المناطق الجبلية؛

٧ - تقر بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة على تغير المناخ، وذلك من خلال ظواهر من قبيل تغير التنوع البيولوجي وانكماش الكتل الجليدية الجبلية وتدفق السيول العارمة والتغيرات في جريان مياه الأمطار الموسمية، التي تؤثر على المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات من أجل النقص إلى أدنى حد من الآثار السلبية لهذه الظواهر وتعزيز تدابير التكيف معها وتفادى فقدان التنوع البيولوجي؛

٨ - تشجع الدول الأعضاء على أن تقوم، على المستويات المحلي والوطني والإقليمي، حسب الاقتضاء، بجمع بيانات علمية مصنَّفة عن المناطق الجبلية عن طريق الرصد المنهجي، بما يشمل اتجاهات التقدم والتغير، استنادا إلى المعايير ذات الصلة، وذلك من أجل دعم البرامج والمشاريع البحثية المتعددة الاختصاصات وتعزيز العمل بمقاربة متكاملة وجامعة

في عمليات صنع القرار والتخطيط، وتحيط علما بإدراج مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي ضمن إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة؛

٩ - تشجع الدول الأعضاء وكل الأطراف المعنية على مواصلة إذكاء الوعي العام بالفوائد الاقتصادية التي تتيحها الجبال للمجتمعات المحلية التي تقطن المرتفعات ولقسط كبير من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق المنخفضة؛

١٠ - ترحب في هذا الصدد بمساهمة مبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية باعتبارها من وسائل تعزيز حماية البيئة وتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، بما في ذلك فرص العمالة المنتجة والنمو الاقتصادي وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية؛

١١ - تعرب عن قلقها البالغ إزاء عدد الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان ونطاقها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في الأرواح وحدوث آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات عبر العالم، وتسلّم بأنّ الحد من مخاطر الكوارث يتطلب نهجا وقائيا أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس، وتفاعل كافة أطياف المجتمع ومشاركتها، وتوفير سبل التمكين والمشاركة الشاملة والميسَّرة وغير التمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين من الكوارث أكثر من غيرهم، ولا سيما أشد الناس فقراً، فضلا عن مراعاة ضعف السكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، وبالأخص في البلدان النامية؛

١٢ - تشجع الدول على تعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث والاستثمار في الحد منها تعزيزا للقدرة على مواجهتها، وتطوير وتحسين استراتيجيات مواجهة مخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، بما يشمل وضع منظور استشرافي، حتى يتمّ التعامل مع الظواهر الطبيعية القاسية من قبيل تساقط الصخور والانهيارات الثلجية وفيضانات البحيرات الجليدية والانهيالات الأرضية، التي يمكن أن تتفاقم بسبب تغير المناخ وإزالة الغابات، وذلك بما يتفق وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[1]؛

١٣ - تشجع في هذا الصدد على زيادة مشاركة السلطات المحلية، فضلا عن الأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما سكان الأرياف والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتطبيق البرامج وفي التخطيط لاستخدام الأراضي وترتيبات حيازتها، وفي سائر الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

١٤ - تشير إلى أهمية ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لرفاه الإنسان وللنشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة، وعلى تطوير سبل تنفيذية مبتكرة لحماية هذه النظم، وترحب

في هذا الصدد بتدشين مرفق الجبال التابع للشراكة من أجل تنمية المناطق الجبلية، وتشجّع الدول والأطراف المعنية الأخرى على دعمه بالتبرعات المالية؛

١٥ - تشجع على تكثيف الجهود التي تبذلها الدول وجميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية وتحسين رفاه سكانها المحليين، بطرق منها دعم برامج التعليم والخدمات الإرشادية وبناء القدرات، لا سيما في أوساط المجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى، وعلى مراعاة مدى التحديات الراهنة التي تواجهها هذه المجتمعات وإيلاء الاعتبار لما يمكن أن يترتب عن التقاعس عن العمل من تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية متزايدة على البلدان والمجتمعات؛

١٦ - تؤكّد أنّ العمل على الصعيد الوطني عامل أساسي للتقدّم في تحقيق التنمية المستدامة للجبال، وترحب بما شهده هذه العمل من تزايد مطرد خلال السنوات الأخيرة بفضل انعقاد العديد من المناسبات والأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين ملائمة تحقّق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية المستدامة الوطنية، وإلى أن يوفّر هذا الدعم بوسائل منها القدرات المؤسسية وتعزيزها، حسب الاقتضاء؛

١٧ - تشجع على الاستمرار، حسب الاقتضاء، في العمل وطنيا وإقليميا وعالميا على تنفيذ مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين والمبادرات العابرة للحدود، كتلك التي تحظى بدعم كل المنظمات الدولية والإقليمية المختصة، وذلك من أجل تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وتلاحظ في هذا الصدد المبادرات المتعددة التي تم اتخاذها، ومنها المنتدى العالمي الثاني للجبال الذي عُقد في كوسكو، بيرو، في أيار/مايو ٢٠١٤، والمنتدى العالمي الثالث للجبال الذي عُقد في مبالي، أوغندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والفعاليات التي عقدتها الشراكة من أجل تنمية المناطق الجبلية بشأن التغذية والمنتجات الجبلية في تورين، إيطاليا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والمشروع المعنون ''اتخاذ الإجراءات بشأن تغير المناخ في البلدان النامية ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة من منظور دون إقليمي''، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

١٨ - تشجع جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في نطاق ولاية كل منها، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل ترسيخ التعاون بين الوكالات على النهوض بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية؛

١٩ - تدرك أن السلاسل الجبلية تكون عادة مشتركة بين بلدان عدة، وتشجع في هذا السياق على تطبيق نُهج التعاون العابر للحدود حيث تتفق الدول المعنية على تحقيق التنمية المستدامة للسلاسل الجبلية وعلى تبادل المعلومات بهذا الشأن؛

٢٠ - تلاحظ مع التقدير، في هذا السياق، الاتفاقية الدولية لحماية جبال الألب (اتفاقية جبال الألب)[٧] والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة، اللتين تشجعان على انتهاج مقاربات جديدة بناءة في تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة للجبال وتوفران منتدى للحوار بين الجهات المعنية، وغير ذلك من النُهج والمبادرات العابرة للحدود من قبيل مبادرة جبال الأنديز التابعة للشراكة من أجل تنمية المناطق الجبلية، والشبكة العلمية لمنطقة جبال القوقاز، والمنتدى الإقليمي لجبال أفريقيا، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنطقة جبال الألب، وعملية زيوريخ، وشراكة التنمية المستدامة للجبال لمنطقة هندو كوش في الهيمالايا؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ''التنمية المستدامة للجبال'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''، ما لم يُتَّفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال اللجنة الثانية.

---

(٧) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1917, No. 32724.